عبد المنعم علي عيسى

ورحل غورباتشوف

عندما وصل ميخائيل غورباتشوف إلى سدة السلطة في الكرملين العام ١٩٨٥ كان يبدو أقرب إلى شخصية قيادية واعدة قادرة على استعادة الاستقرار للسلطة التي عانت اضطرابا واضحاً فيها بعد رحيل ليونيد بريجنيف، فمنذ قيام الاتحاد السوفييتي العام ١٩١٧ حتى رحيل هذا الأخير العام ١٩٨٢ تناوب على السلطة خمسة رؤساء في غضون ٦٥ عاماً، في حين تناوب عليها ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ ثلاثة رؤساء في غضون فترة تزيد قليلاً على ثلاثة أعوام، صحيح أن الفعل كان يحدث بنتيجة مباغتة القدر للواصلين إلى السلطة في الفترة الآنفة الذكر، لكن الصحيح أيضاً أن ديناميكية السلطة التي اجترحها «البلاشفة» منذ وصولهم للسلطة كانت من الدقة حيث تأخذ بعين الاعتبار أبسط التفاصيل التي تحيط بالمرشح لمنصب «الأمين العام للحزب»، الذي إذا ما تحصل على منصب «رئيس مجلس السوفييت الأعلى» أضحى المسك بدفة السفينة بشكل متين، ولا يعقل هنا ألا تكون الحالة الصحية للمرشح من بين تلك الاعتبارات التي يؤخذ بها أو يجري التوقف عندها، ففعل من هذا النوع أدى إلى ذلك التناوب المتسارع آنف الذكر، وهو بالتأكيد كان مؤشراً على اضطراب «ما» لا يعرف حجمه، ولا المدى الذي وصل إليه، وإذا ما كان الغياب قد جرى بفعل «غير قدري»، كما تشير تقارير، عندها يصبح مؤشر الاضطراب أكبر بما لا يقاس.

كان وصول غورباتشوف إلى السلطة يمثل، تبعاً للمسارات التي ذهب إليها الاتحاد السوفييتي خلال سني حكمه الست، كاشفاً لذلك الحجم ومحدداً لذلك المدى بدرجة لا لبس فيها، وإذا ما كانت النتائج قد جاءت بفعلين أولاهما موضوعي وثانيهما ذاتي، فإن الأخير يتحمل النصيب الأكبر في هذا الشق الأخير، والغريب في الأمر أن مرور ثلاثين عاماً على تفكك البلاد التي قادها لم يدفع به نحو مراجعة الحسابات ولا إلى مراجعة مكامن الخطأ في التجربة، بل على العكس فهو كان مقتنعاً حتى آخر أيامه بأن ما قام به كان فعلاً عظيماً نادراً ما يكرره التاريخ، ففي مقابلة أجرتها مجلة «فوربس» شهر تموز الماضي ذكر الصحفي أليكسي فينديكتوف، المقرب من غورباتشوف، أن الأخير «مستاء» من الوضع الروسي الحالي، وأنه يشعر بأن «الجهود التي قام بها خلال حياته قد دمرت»، إذاً باختصار كان غورباتشوف يرى أن «روسياه» كانت في مسارها الصحيح في عهده، وهي اليوم في مسار «خاطئ».

أخذ نجم غورباتشوف بالصعود منذ أن تولى قسطنطين تشرنينكو السلطة في موسكو خلفاً لرجلها القوي يوري أندروبوف شباط من العام ١٩٨٤، وفي تلك الفترة، التي كان يشغل فيها منصب العضو في المكتب السياسي للحزب، كان قد اختار منبر لندن للظهور بمظهر «القريب» و«المحبوب» من الغرب بعد أن سمع كلمات مارغريت تاتشر في تشبيع هذا الأخير «بحق كل مقدس، هاتوا لي روسيا شاباً»، ومنها أعلن «الشاب» الذي جيء به إلى لندن أن «السلام السوفييتي- الغربي يجب أن يكون محور السياسات الراهنة واللاحقة»، وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يفهم على قاعدة «التصريحات الدبلوماسية» التي يطلقها المسؤولون عادة في مثل حالات كهذه، إلا أن الرجل كان يعني ما يقول بأي أثمان يمكن لها أن تترتب على ذلك الفعل، والغريب هو أن فعلاً من هذا النوع، الذي كان يجب أن يفهم في دوائر صنع القرار الروسية بطريقة مختلفة عما يفهمها الشارع المستهدف من مثل تصريحات كهذه، لم يجعل من كفة غريغوري رومانوف، القومي الذي كان مرشحاً للوصول إلى منصب الأمين العام في مواجهة غورباتشوف، ترجح على كفة هذا الأخير الذي ظل معتداً بصفتيه «الأممي» و«المنادي بالسلام» حيث كان للصفة الأولى وقع أشبه بوقع رنين الذهب في آذان النساء.

طرح الرئيس الأميركي رونالد ريغان في العام ١٩٨٣ «مبادرة الدفاع الإستراتيجي» التي عرفت آنذاك باسم «حرب النجوم»، والمبادرة كانت تضع الاتحاد السوفييتي أمام خيارين لا ثالث لهما، أولاهما قبول التحدي الذي يعني الدخول في سباق تسلح ذي تكاليف باهظة كانت التقديرات تشير إلى أنها سوف ترهق الاقتصاد السوفييتي المرهق أصلاً، أما ثانيهما فهو القبول بالهزيمة بكل ما يترتب على الفعل من تداعيات تفضي في سياقاتها إلى فقدان مركز القطب الثاني الذي كان يتشارك مع الولايات المتحدة «إدارة العالم».

كان الخيار الأول، أي قبول التحدي، صعباً وخصوصاً في ظل اضطراب السلطة الذي كان قائماً، لكن باستقرارها، المفترض، بعد وصول غورباتشوف كان ممكناً، والأخير كان أمام أحد خيارين إذا ما أراد سلوك طريق التحدي، أولاهما الضغط على القوى السياسية والاقتصادية بغية قولبتها، على الطريقة الستالينية، ووضعها في سياق خادم لذلك الخيار، وثانيهما الانفتاح على القوى والتيارات السياسية الداخلية التي كانت تبدي حالاً من الازدواجية ظاهرها مؤيد انطلاقاً من أن الفعل كفيل بحماية مكتسباته، وباطنها يبدي التملل من الوضع القائم ويرغب في التغيير، إلا أن غورباتشوف لم يسلك أياً من تلك الخيارات بل فضل الذهاب نحو التسليم بـ«أمر واقع» كان يراه حلاً سياسياً قد يمكنه من البقاء في السلطة، واللافت هو أنه خدع حتى من القوى الليبرالية، ذات الميول الغربية، التي اختار إطلاق عقالها دعماً لخياره ذاك، وهو اعترف في إحدى مقابلاته التي أجراها ما بعد خروجه من السلطة بأن بوريس يلتسين كان قد هدده وهو «سكران» قائلاً له بأنه هو، أي يلتسين، «من سيجلس على هذا الكرسي» الذي يقصد به كرسي الحكم في الكرملين، لكن الخديعة الكبرى جاءت من الغرب الذي لم يكن حصيفاً، فيطالبه، بضمانات تطول الأمن الروسي إبان توقيعه لمعاهدة العام ١٩٨٧، عبر الربط بين القبول بتفكيك الصواريخ المتوسطة وبين تخلي الولايات المتحدة عن مشروع «حرب النجوم»، والمؤكد هو أن تلك المعاهدة، عبر افتقادها للربط آنف الذكر، كانت قد أدت إلى اختلال ميزان القوى العالمي، الذي قاد للمأزق الذي وجدت نفسها روسيا فيه فدفعها يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢ إلى ما اندفعت إليه.

كان غورباتشوف رجلاً ضعيفاً، رخو الإرادة، وضعيف البصيرة السياسية، وقد كافأه الغرب على ذلك بأن منحه «جائزة نوبل للسلام» العام ١٩٩٠، وعندما أعلن في موسكو عن رحيله نعاه قادة الغرب من أقصاه إلى أقصاه، في الوقت الذي أعلن فيه المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن بوتين لن يشارك في تشييعه فـ«جدول أعمال الرئيس لن يسمح له بأن يكون هنا».

مات غورباتشوف، وإرثه، يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢، فيما مراسم الدفن تأخرت لبضعة أشهر، ورحيله غير مأسوف عليه.

الجيش يردع «النصرة» في «خفض التصعيد» ويكبد الدواعش خسائر فادحة

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

وحدات من الجيش وجهت أمس رمايات نارية مكثفة إلى مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه رداً على اعتداءاتهم وخروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار في «خفض التصعيد» (عن الانترنت)

وجهت وحدات من الجيش العربي السوري أمس رمايات نارية مكثفة إلى مواقع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه رداً على اعتداءاتهم وخروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، بالتزامن مع تكبيدها تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة في الأفراد والعتاد في البادية الشرقية.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بقطاع ريف حماة الشمالي من منطقة «خفض التصعيد»، دكت بالمدفعية الثقيلة مواقع لما تسمى «غرفة عمليات الفتح المبين» التي يقودها «النصرة» في العنكاوي وقليدين بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين وجهت الوحدات العاملة بريف إدلب، رمايات صاروخية ومدفعية إلى نقاط للإرهابيين في شنان والبارة وكنصفرة وسفوهن وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بالريف الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن رمايات الجيش جاءت رداً على اعتداء إرهابيين من «الفتح المبين»، برشقات نارية كثيفة على نقطة للجيش بريف إدلب الشرقي، وهو ما أدى لاستشهاد أحد عناصر الجيش.

وأما في البادية الشرقية، فقد فرضت وحدات الجيش العربي السوري أمس الهدوء الحذر في مختلف قطاعاتها، حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن»، أشار إلى أن وحدات الجيش كبدت الدواعش، خلال الأيام القليلة الماضية خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، وذلك خلال عملياتها البرية في تمشيط قطاعات ما بين بلدتي حمص ودير الزور.

في الأثناء، نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية أنه لليوم الثاني على التوالي أخرجت قوات الاحتلال الأميركي أكثر من ٢٠ مدرعة عسكرية من صوامع تل علو بريف الحسكة الشمالي الشرقي عبر معبر الوليد غير الشرعي إلى شمال العراق.

وأول من أمس، أخرج الاحتلال الأميركي رتلاً مؤلفاً من ٣١ آلية بينها شاحنات وصهاريج معبأة بالنفط المسروق ترافقها ثلاث سيارات دفع رباعي غادر باتجاه قواعده في شمال العراق.

من جهة ثانية، اعتقل مسلحون من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» شخصاً في مدينة الحسكة بعد مداهمتهم مع جنود من قوات الاحتلال الأميركي منزلاً بالقرب من دوار مرشو، تزامناً مع تحليق طائرات مروحية تابعة للاحتلال في أجواء المنطقة، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وحسب المصادر، فإن الشخص الذي تم اعتقاله كان يمول خلايا تنظيم داعش في «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي، وفق اعترافات عناصر تم اعتقالهم خلال العملية التي تشنها «قسد» في «مخيم الهول» منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي تحت مسمى «الإنسانية والأمن» كما عمل في الماضي لدى «قسد»، واعتقل وأفرج عنه لاحقاً.

إلى ذلك، سيرت قوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده الولايات المتحدة بحجة محاربة الإرهاب دورية مؤلفة من عدة مدرعات من ضمنها عربات «برادلي» القتالية في مدينة البصيرة بريف دير الزور الشرقي، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

في الغضون، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي «تحييد» ٦ من مسلحي ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية العمود الفقري لـ«قسد» في مناطق تحتلها القوات التركية شمال سورية.

الأمم المتحدة تخصص نحو ٣١ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سورية

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، تخصيص مبلغ ٣٠.٨ مليون دولار أميركي كمساعدات إنسانية «استجابة للاحتياجات المتزايدة بسرعة للناس في سورية».

وأوضح المكتب في بيان أوردته مواقع إلكترونية معارضة، أن التمويل الذي خصصه «صندوق سورية الإنساني» يهدف إلى «دعم التدخلات المنقذة للحياة في المناطق الأكثر تضرراً، والأفراد المعرضين للخطر»، ولفت إلى أن ١٤.٦ مليون سوري يحتاجون إلى مساعدة إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بزيادة مقدارها ١.٢ مليون عن العام الماضي.

وأحدث «صندوق سورية الإنساني» في عام ٢٠١٤ ويديره «أوتشا» فيما يتولى رئاسته المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة وللشؤون الإنسانية في سورية عمران رضا.

وأشار البيان إلى التركيز على مجالين من المجالات ذات الأولوية، الأول وتمويله ٨.١ ملايين دولار ويتمحور على معالجة المحددات الرئيسة لسوء التغذية في المناطق ذات الأكثر احتياجاً، والثاني (٢٢.٧ مليون دولار) على تعزيز «الصمود» في المناطق ذات الاحتياجات القصوى.

ونقل البيان عن رضا قوله: «شهدنا زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات سوء التغذية، ولاسيما بين الفئات الأكثر ضعفاً»، مضيفاً إن هذا التخصيص «يهدف إلى تلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تضرراً».

وفي أواخر كانون الأول من عام ٢٠٢٠ جدد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه رضا عزم الحكومة السورية على استمرار تعاونها مع منظمات الأمم المتحدة وتقديم التسهيلات اللازمة لها طالما أنها تلتزم بمبادئ وأهداف العمل الإنساني في سورية، وتنأى بنفسها عن كل محاولات التسييس التي تمارسها بعض الدول الغربية عبر الأمم المتحدة لتحقيق أجندتها السياسية.

وأكد المقداد ضرورة وصول المساعدات والأنشطة الدولية إلى سورية، لتمكين الأهالي من العودة إليها في أقرب فرصة ممكنة، من خلال المساهمة الفعالة مع الجهات الحكومية في تأمين الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنى التحتية فيها، في حين أعرب رضا عن تقديره وشكره للدعم الذي يلقاه فريق الأمم المتحدة ومكاتبها في المحافظات من قبل الجهات الحكومية المعنية.

وسبق أن أكدت الحكومة السورية مرات عدة ضرورة إبعاد موضوع المساعدات الإنسانية عن التسييس وأن إدخال أي مساعدات يجب أن يتم بالتنسيق معها كونها الأحرص على تقدير احتياجات مواطنيها في جميع المناطق.

وفي الثاني عشر من تموز الماضي، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار ٢٦٤٢ القاضي بتمديد مفاعيل القرار ٢٥٨٥ لعام ٢٠٢١ ستة أشهر والذي يتضمن إدخال المساعدات من داخل سورية عبر الخطوط وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر إلى جانب إدخال المساعدات عبر الحدود من معبر حدودي واحد هو باب الهوى.

وينص القرار ٢٦٤٢ على أن تمديد مفاعيله لستة أشهر إضافية يستلزم صدور قرار جديد من مجلس الأمن يؤكد ذلك ما يعني أن التمديد ليس آلياً.

وكالات

معلمون في دير الزور يحتجون ضد سياسة «قسد» التعليمية

نفذ المدرسون في بلدتي الجرذي وأبو حردوب بريف دير الزور الشرقي، وقفة احتجاجية أمس، رفضاً لمقترح ما يسمى مكتب «التربية والتعليم» التابع لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية -قسد».

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن المحتجين رفضوا في بيان إعادة تشكيل هيكلية جديدة لما يسمى «مجمع الجزيرة التربوي» وتعيين رئيس مجمع جديد، وذلك إرضاء لبعض الشخصيات.

وأشارت المصادر إلى أن المحتجين ركزوا على بعض المطالب منها تعيين أصحاب الكفاءات في سلك التربية والتعليم الذي تديره «الإدارة» في مناطق سيطرتها.

وتشهد المناطق التي تسيطر عليها «قسد» تظاهرات ووقفات احتجاجية بشكل مستمر رفضاً لسياسة وممارسات الميليشيات القمعية، حيث نفذ معلمو منطقة الشعيطات بريف دير الزور أواخر آذار الفائت، وقفة احتجاجية للمطالبة بالاستجابة لمطالب المعلمين، الذين أعلنوا الإضراب حتى تحقيق مطالبهم.

وتضمنت مطالبهم زيادة الرواتب وتطبيق قانون العاملين وتعيين حراس للمدارس ودعم قطاع التعليم في دير الزور.

وكالات

دخول مئات اللاجئين الجدد بينهم سوريون من حدود التشيك إلى ألمانيا

٨٧ بالمئة من الأسر السورية اللاجئة خارج مخيمات الأردن تقنن في غذائها

مع دخول المئات منهم في حزيران الماضي أغلبيتهم من سورية والعراق وأفغانستان إلى ألمانيا عبر الحدود التشيكية، أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، أن ٨٧ بالمئة من أسر اللاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات في الأراضي الأردنية، غيرت نظامها الغذائي، وقننت في تناول الغذاء المتاح لتجنب انعدام الأمن في الربع الثاني من العام الجاري.

وأظهر تحليل أجرته المفوضية على وضع اللاجئين في الأردن خلال الربع الثاني من ٢٠٢٢ والذي شمل ٢٩٦٣ أسرة، أن ٤ من ٥ أسر لاجئة تعتمد الطعام الأقل تفضيلاً والأقل ثمناً، وذلك حسب ما ذكر موقع قناة «المملكة» الإلكتروني أمس.

وحصل المسح الذي أعلنت نتائجه مؤخراً، على معلوماته من عينة ممثلة من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية والمقيمين خارج المخيمات، ويعد هدف التحليل الرئيس مراقبة التغيرات في جوانب الضعف لدى اللاجئين.

وأشارت المفوضية، إلى أن ٢٥ بالمئة من أرباب الأسر ضمن العينة لديهم إعاقة أو مرض مزمن يؤثر في حياتهم، ويقوم التحليل الربعي على جمع المعلومات من الأسر اللاجئة ذاتها على أساس ربع سنوي لاختبار التغيرات الطارئة.

وتبين من المسح، أن معظم الأسر غيرت نظامها الغذائي وقننت الطعام المتاح للتعامل أو تجنب انعدام الأمن الغذائي، ولتحقيق ذلك طبقوا أساليب عدة.

وأشارت المفوضية في تحليلها، إلى أن معظم الأسر اللاجئة تناولت كمية أقل من الطعام المفضل لديها ومن الطعام مرتفع الثمن، وذلك بنسبة ٨٧ بالمئة للأسر السورية اللاجئة في الربع الثاني من ٢٠٢٢، مقابل ٨٥ بالمئة في الربع الأول، وأيضاً بنسبة ٨٦ بالمئة للأسر غير السورية في الربع الثاني مقابل ٨٤ بالمئة في الربع الأول.

وحسب المسح، فإن ٥٤ بالمئة من الأسر السورية اللاجئة حددت حجم وجبات طعامها في الربع الثاني، مقابل ٥٥ بالمئة في الربع الأول، لكن النسبة لدى الأسر غير السورية كانت أعلى وذلك بواقع ٦١ بالمئة في الربع الثاني مقابل ٦٣ بالمئة في الربع الأول.

وتبين من التحليل، أن ٦٢ بالمئة من الأسر اللاجئة من الجنسيات غير السورية، قللت عدد الوجبات المتناولة في اليوم الواحد في الربع الثاني، مقابل ٦٤ بالمئة في الربع الأول، أما الأسر السورية فقد انتهجت هذا الأسلوب في الربع الثاني بنسبة ٥٣ بالمئة مقابل ٥٤ بالمئة في الربع الأول.

وأكدت المفوضية، أن ٤٧ بالمئة من الأسر السورية اقترضت الطعام أو اعتمدت على مساعدة الأقارب والأصدقاء في الربعين الأول والثاني، وظهر أن ٤٥ بالمئة من الأسر غير السورية اقترضت بدورها الطعام في الربع الثاني، مقابل ٤٨ بالمئة في الربع الأول.

وأشار المسح، إلى أن ٣١ بالمئة من مصاريف الأسر السورية تذهب للغذاء، مقابل ٢٨ بالمئة من مصاريف الأسر غير السورية، كما أوضح التحليل أن ٢٦ بالمئة من أسباب اقتراض المال للأسر اللاجئة هي في شراء المواد الغذائية خاصة الخضار والفواكه والخبز والزيت والسكر.

في غضون ذلك، سلطت صحيفة «بيلد» الألمانية في تقرير لها نقلته مواقع إلكترونية معارضة، الضوء على موضوع ارتفاع نسبة اللاجئين الذين عبروا الحدود التشيكية، إلى ألمانيا، والذين يشكل السوريون والأفغان معظمهم.

وقالت الصحيفة: إن «المنطقة سجلت ارتفاعًا قياسياً لأعداد طالبي اللجوء الداخلين عبر تلك الحدود، إذ دخل خلال آب الماضي، ما يزيد على ٣ آلاف لاجئ جديد».

وأوضحت، أن طالبي اللجوء هم من جنسيات متعددة، لكن غالبيتهم من سورية والعراق وأفغانستان، مشيرةً إلى أن قرابة ٢٠٠٠ منهم دخلوا من المنطقة ذاتها، خلال حزيران الماضي.

وحذر رئيس نقابة الشرطة الفيدرالية الألمانية هيغو تيجاتز من أن عصابات تهريب البشر باتت تسلك طرقاً جديدة، عبر التشيك وسلوفاكيا.

وكالات

دخول مئات اللاجئين أغلبيتهم من سورية والعراق وأفغانستان إلى ألمانيا عبر الحدود التشيكية (عن الانترنت)

«مياه الحسكة» تضع محطة تحلية جديدة بالخدمة باستطاعة ١٠ م٣ في الساعة

مع استمرار الاحتلال التركي بقطع المياه وإيقاف الضخ من محطة علوك لليوم الـ٣٦ على التوالي، أدخلت المؤسسة العامة للمياه في الحسكة، أمس، محطة تحلية جديدة إلى الخدمة لتأمين مياه الشرب للأهالي.

ونقلت وكالة «سانا» عن محافظ الحسكة لؤي صيوح تأكيده خلال جولة على المحطة استمرار الجهود الحكومية لتأمين مياه الشرب للأهالي في ظل استمرار انتهاكات المحتل التركي، لافتاً إلى أن المحطة ذات استطاعة عالية وهي من ضمن أربع محطات مقدمة من وزارة الموارد المائية بغية التخفيف من معاناة قطع المياه عن الأهالي في مركز المدينة.

وأوضح صيوح، أنه لا بديل عن محطة مياه علوك ووضعها تحت إشراف المؤسسة العامة للمياه لضمان استقرارها والعودة إلى وضعها الطبيعي، مشيراً إلى أن هناك تواصلاً مستمراً عن طريق الأصدقاء الروس لإعادة تشغيل المحطة وإزالة التعديات عن خطوط الكهرباء المغذية للمحطة وخط جر المياه الواقع ضمن الأراضي التي يستولي عليها المحتل التركي ومرتزقته من الإرهابيين.

بدوره أوضح مدير عام مياه الحسكة محمود عكلة أن المحطة ذات استطاعة عالية حيث يصل إنتاجها إلى ١٠ أمتار مكعبة في الساعة، مبيناً أن عدد المحطات الموضوعة في الخدمة بلغ ١٤ منها ١٢ محطة مقدمة من المنظمات الدولية تعمل باستطاعة ١.٥ متر مكعب في الساعة إضافة إلى محطتين من وزارة الموارد المائية باستطاعة ١٠ أمتار مكعبة في الساعة.

شارك في الجولة أمين فرع الحسكة لحزب البعث العربي الاشتراكي تركي عزيز حسن وقائد شرطة المحافظة العميد محمود جنيد.

وكالات

بحثت مع وفد جمعية البندقية للصداقة الإيطالية - العربية تعزيز التعاون والتبادل الثقافي

شعبان: تضافر الجهود للوصول إلى نظام عالمي تؤخذ فيه الإنسانية بعين الاعتبار

المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان خلال لقاءها وفد جمعية البندقية للصداقة الإيطالية – العربية (عن الانترنت)

أكدت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان، أمس، أن سورية جديرة بأن تصبح أيقونة للعالم في النضال ضد النظام الرأسمالي الذي يقوم بتدمير هوية الشعوب، داعية إلى ضرورة أن تتضافر جهود شعوب العالم للوصول إلى نظام عالمي تؤخذ فيه الإنسانية التي تستهدفها الرأسمالية الغربية، بعين الاعتبار.

وجاء ذلك خلال لقاء شعبان وفد جمعية البندقية للصداقة الإيطالية – العربية، حيث بحثت معه سبل تعزيز التعاون والتبادل الثقافي بين البلدين، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وقدم أعضاء الوفد الذي يترأسه رئيس الجمعية باولو كاسيلو مجموعة من المشاريع الثقافية التي تهدف إلى مد جسور المعرفة وإعادة نسج العلاقات بين البلدين من خلال الثقافة منها مشروع ثقافي مشترك للأطفال يعتمد على تنشيط القراءة من خلال إصدار كتاب مصور لهم باللغتين العربية والإيطالية، إضافة إلى أنشطة تهدف إلى إيصال رسالة للعالم عن قدرة الشعب السوري في الحفاظ على هويته الوطنية.

وأكدت شعبان، أن سورية هي خير مثال للعيش المشترك وأن مشروع هدم الحضارات والثقافات الذي يعمل عليه الغرب لا يستهدف سورية وحدها، بل يستهدف كل دول العالم حتى تبقى الثقافة الرأسمالية الغربية وثقافة الاستهلاك هي الثقافة الوحيدة السائدة والحاكمة.

وقالت: إن «الرأسمالية الغربية استهدفت إنسانية الإنسان واليوم بات من الضروري أن تتضافر كل الجهود لدى شعوب العالم للوصول إلى نظام عالمي تؤخذ فيه الإنسانية بعين الاعتبار».

وأوضحت شعبان في تصريح نقلته «سانا»، أنه في هذه المرحلة من تاريخ سورية والمنطقة والجرائم التي يرتكبها كل من الاحتلال الإسرائيلي والأميركي والتركي تعتبر الثقافة نافذة في غاية الأهمية للتواصل مع دول العالم، مشيرة إلى أن الغرب يعاني من آثار النظام الرأسمالي الذي يفرض سياسات لا تمثل آراء شعوبهم.

وأكدت، أهمية الدخول للعالم عبر الأفلام والدراما والفكر والكتب لشرح ما قدمته سورية من تضحيات في مقاومة الإرهاب والصمود خلال الحرب الإرهابية التي تتعرض لها، وقالت: «سورية جديرة بأن تصبح أيقونة للعالم في النضال ضد النظام الرأسمالي الذي يقوم بتدمير هوية الشعوب».

وأشارت شعبان، إلى أن الهوية السورية جاءت من العيش المشترك التاريخي بين كل الأطياف والأعراق والألوان وهي نقيض للصهيونية وما تحاول أن تفرضه على المنطقة من كيانات عرقية وطائفية لا تمثل حضارة المنطقة وتاريخها، مؤكدة أهمية التركيز على موضوع الهوية السورية لأن الهدف الأساسي من الحرب الكونية على سورية تدمير هويتها، حيث قام الإرهابيون بتدمير قائمة من المواقع التراثية الأثرية والتاريخية واستهدافها بشكل مباشر.

ولفتت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية إلى أن الرئيس بشار الأسد من خلال وقوفه مع شعبه مثل القرار المستقل وهذا ما لا يريده الغرب.

من جانبه، أوضح كاسيلو أن عمل الجمعية يركز على تعزيز التواصل بين الشعوب، مؤكداً أهمية إقامة جسر بين الشعبين الإيطالي والسوري في ظل غياب دور الحكومة الإيطالية في هذا الجانب.

وأشار إلى أن الخطة المستقبلية للجمعية تتضمن خمسة مشاريع ثقافية من المقرر تنفيذها بالتعاون مع المنظمات المدنية والجهات الحكومية السورية المعنية في هذا المجال.

بدورها، بينت ممثلة أكاديمية إنجيليكو كوستانتينا للآداب والفن والعلوم فالانتينا بيشيتيللي، أن أحد المشاريع التي ستعمل الجمعية على تنفيذها مشروع «صنوبر حلب» وهو رحلة سورية إلى المتاحف الموجودة في مدن البحر الأبيض المتوسط عبر إقامة فعاليات ثقافية تعكس سورية وواقعها وإظهار الوجه الحقيقي لها والإضاءة على الهوية الثقافية للشعب السوري.

الكاتبة والصحفية إيلينورا بيليتي من جانبها لفتت إلى أن أهداف المشاريع التي تقوم بها الجمعية هي ثقافية روحية تعمل على تغذية روح الطفل الثقافية باستمرار عن طريق مجموعة من القصص المصورة تسهم في تنمية وعيه، في حين أشار الكاتب الصحفي زينو بيانكي إلى أنه يسعى لصناعة لعبة فيديو تتحدث عن سورية، بحيث يمكن للأطفال في دول الغرب الاطلاع عليها، معرباً عن أمله بأن يسهم ذلك في تجاوز العقوبات المفروضة على سورية.

وقدم خلال اللقاء الكاتب البلجيكي باتريك ديسارت لمحة عن كتابه «الاقتصاد التعاوني.. مجتمع من دون رأس مال»، حيث تقوم فكرة الكتاب على كيفية الخروج من النظام الرأسمالي وأن المال ليس نظاماً فعلياً للاقتصاد ويمكن تأسيس اقتصاد من دونه، مبيناً أنه استلهم فكرة الكتاب من الاقتصاد البلجيكي الذي يقوم على الاقتصاد التعاوني.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

أشرعة بايدن ورياح الحل

كثيراً ما كانت تعتمد الولايات المتحدة الأميركية في الوصول إلى أهدافها ومكاسبها الخارجية في أي بقعة من بقاع الأرض من خلال القوة، وفق معادلة شبه ثابتة، مفادها ترغيب الطرف الآخر وفي حال الرفض، ترهيبه عبر افتعال مشاكل داخلية في البلد المستهدف وتصنيع معارضة وصولاً إلى دخول واشنطن تحت ذريعة حماية الديمقراطية والحريات، والتاريخ يذكر أمثلة كثيرة من تشيلي والسلفادور إلى العراق وسورية، والكثير من الأمثلة، إلا أنه وفي المقابل لم تغب الطرق الدبلوماسية عن سياسة واشنطن الخارجية، ولم تصل القطيعة والتنسيق مع القوى العالمية الأخرى كروسيا والصين للبحث، خاصة في القضايا والأزمات الدولية، كما هو الحال الآن في عهد الرئيس جو بايدن.

لا يمكن إنكار حقيقة أن بايدن ورث جملة كبيرة من المشاكل من أسلافه، إلا أن طريقة تعاطيه مع ذاك الموروث، زاد من عزلة واشنطن، وجعلها أكثر انكفاء وابتعاداً عن الحوار مع الآخرين وخاصة الخصوم منهم، والهدف حسب اعتقاده الحفاظ على نفوذ بلاده العالمي، ويقول تقرير نشرته صحيفة «The American Conservative»، إن تصرفات بايدن على الساحة الدولية تشبه تصرفات مدمني الكحول، لا يمكنه الاكتفاء من تدخل الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، على الرغم من أنه سحب القوات الأميركية من الفوضى الأفغانية التي لا نهاية لها، فقد جر الولايات المتحدة إلى صراع خطير بالوكالة مع روسيا.

يدرك المتابع لسياسة بايدن الخارجية، ارتكازها على مبدأ مناكفة كل من روسيا والصين، فعمل على تحريض نظام أوكرانيا ضد موسكو، فنتج عن ذلك حرب ورط فيها أوروبا برمتها، وأدخل بقية دول العالم بتداعياتها السلبية، وعلى المقلب الآخر تجاوز بايدن وساسته خطوط الصين الحمر تجاه تايوان، كما زرع حجر عثرة في طريق إتمام الاتفاق النووي الإيراني، وارتضى أن يكون محراك فتنة وتقسيم في سورية، لتعكس جميع تلك المؤشرات حالة التخبط، وافتقار بايدن إلى خطوط سياسية واضحة يسير عليها، الأمر الذي أكده أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد ستيفن والت، بمقال في «فورين بوليسي»، بعنوان «بايدن يحتاج إلى مهندسين معماريين، لا إلى ميكانيكيين، لإصلاح السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، بمعنى أن بايدن بحاجة إلى أشخاص لديهم خيال ورؤية لإنشاء ترتيبات ومقاربات جديدة تتناسب على نحو أفضل مع تحديات اليوم.

في سورية رفعت الولايات المتحدة الأميركية من منسوب أعمالها العدوانية، وذلك بالتزامن مع جملة من التطورات، الإيجابية في ظاهرها أو في المبدأ، من إعلان النظام التركي عن نيته التقرب من دمشق، وجملة التفاهمات التي حصلت بين الأخيرة، وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» بما يخص التنسيق الميداني في مواجهة أي عدوان تركي شمالاً، كل ذلك دفع بإدارة بايدن إلى الالتفات مجدداً إلى سورية، ليس لناحية إيجابية بل لعرقلة أي حل ممكن قد يلوح في الأفق، فعملت على إعادة الحوار بين ما تسمى «القوى» و«الأحزاب» الكردية، وإيجاد نقطة التقاء مع النظام التركي، لقطع الطريق على تواصلها مع الحكومة السورية عقب دخول الجانب الروسي على خط تقريب المسافات بين ميليشيات «قسد» ودمشق، وبين دمشق وأنقرة.

إدراك الإدارة الأميركية بانفلات عقال الأمور في الساحة السورية من يديها، واستثمار المتغيرات الإيجابية من قبل خصومها، دفع بها إلى عدم الاكتفاء بجزئية المحاولة لتعزيز التقارب مع ميليشياتها في شمال شرق سورية، بل تحركت في أرض الميدان وأنشأت قواتها المحتلة هناك قاعدة ثالثة غير شرعية في قرية نقارة بمدينة القامشلي شمال الحسكة، لإفشال الحل السياسي وفقاً للرؤية الثلاثية «موسكو طهران أنقرة» للدول التي تنتظر قرار دمشق كي تتحول إلى رؤية رباعية، ولقطع الطريق على أي احتمال لانتشار الجيش العربي السوري على الحدود، حال التوصل إلى تفاهمات أمنية سورية– تركية وتمكين الجيش العربي السوري من السيطرة على المناطق الحدودية، مقابل ضمان إبعاد الميليشيات عن تلك الحدود بمسافة تزيل «هاجس» النظام التركي من وجود «قسد».

لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل أو إنكار قوة الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن الرهان مطولا على فرط القوة الأميركية، ليس بالمنطقي فثمة عوامل وقوى كثيرة تلعب أدواراً مقابلة لتلك القوة، خاصة مع تضعضع الوضع الاقتصادي الداخلي الأميركي، وفي النهاية فإن نتائجها ستظهر على أرض الواقع بطريقة أو أخرى، فالقرار بالتوصل إلى حل قد اتخذ من قبل الدول المعنية في الملف السوري، وربما ما بعد ١٢ الشهر الجاري، حيث من المتوقع اجتماع قطاع من «المعارضة» السورية سيحمل الكثير من المتغيرات، خاصة مع توافق دول «ضامنة استانا» على ضرورة خروج قوات الاحتلال الأميركي من الشمال السوري، كمقدمة لخروجها من كامل سورية والمنطقة، ليبقى السؤال إلى متى سوف تستطيع أشرعة بايدن مقاومة رياح الحل في سورية؟

قيّدت تصريحات مسؤوليها حول المصالحة مع سورية

مصادر تركية لـ«الوطن»: أنقرة تبعد التقارب مع دمشق عن «التجاذبات» الإعلامية

حلب- خالد زنكلو

كشفت مصادر مقربة من الحكومة التركية، أن أوامر صدرت من رئاسة الحكومة لمسؤوليها بالامتناع عن التصريحات حول مجريات وتطورات المصالحة مع سورية، سوى للضرورة القصوى وبالرجوع إليها، بهدف إبعاد ملف تقارب أنقرة مع دمشق عن «التجاذبات الإعلامية».

وفي تصريحات لـ«الوطن»، بينت المصادر، أن سبب إيعاز الحكومة التركية بمجافاة التصريحات ووسائل الإعلام بما يخص استدارة نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للانفتاح على القيادة السورية، مرده إلى حساسية الموضوع بالنسبة للرأي العام، ما لم يتم إحراز تقدم حقيقي فيه يصب في مصلحة البلدين ويخدم أجندة أردوغان الداخلية على صعيد كسب أصوات انتخابية على حساب المعارضة التي تستخدم تردي الأوضاع الاقتصادية ومشكلة اللاجئين السوريين كورقة انتخابية ضده في انتخابات حزيران ٢٠٢٣.

المصادر أشارت إلى حرص الحكومة التركية ومن خلفها نظام أردوغان على ضبط التصريحات الخاصة بمستقبل الحوار مع دمشق، والتي جاء بعضها رداً على تصريحات الأحزاب المعارضة، بعيداً من المزاودات والتكهنات غير المنطقية لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى حصر التصريحات الخاصة بالعملية العسكرية التركية، المقيدة راهناً بـ«فيتوهات» إقليمية ودولية، بمسؤولين عسكريين من الصف الأول، على أن يجري التذكير بضرورة إطلاقها بين الحين والآخر.

ورأت أن الحكومة والقيادة العسكرية والأمنية في تركيا، تولي أهمية وعناية خاصة باجتماعات أجهزة الاستخبارات السورية – التركية السرية، وبما يمنع التشويش عليها لضمان توصلها إلى مخرجات ناجحة تمهد للدخول في حوار سياسي بناء بين البلدين يساعد في التغلب على مناخ عدم الثقة الذي أفرزته ١٠ سنوات من الحرب على سورية.

ولفتت المصادر إلى امتثال المسؤولين الأتراك في الآونة الأخيرة للتعليمات الصادرة عن رئاسة الحكومة، والذين امتنعوا عن الإدلاء بدلوهم عن مستقبل العلاقات السورية التركية ونأوا بأنفسهم عن المنابر الإعلانية والإعلامية، وهو حال وسائل الإعلام المقربة من الحكومة التركية، والتي طُلب منها تناول التقارب مع دمشق بتقارير رصينة ونقلاً عن مصادر حكومية «ذات اطلاع واسع» في هذا المجال.

وختمت المصادر حديثها بالقول: «أوصلت تصريحات المسؤولين الأتراك، على اختلاف مستوياتهم، في الفترة الماضية ما يكفي من رسائل «طمأنة» حول التغيير الحاصل داخل المؤسستين السياسية والأمنية التركية لجهة الرجوع بالعلاقة مع القيادة السورية إلى مستويات ما قبل الحرب».

مصادر مراقبة لتطور العلاقات السورية – التركية، ذكرت لـ«الوطن»، أنه في حال صح توجه الحكومة التركية لتقييد تصريحات المسؤولين الأتراك عن تحسين العلاقة مع دمشق، فإن سبب ذلك يعود إلى مراجعة نظام أردوغان حساباته ومواقفه المعلنة من تلك العلاقة لحين تبلور موقف نهائي للإدارة الأميركية إزاءها، للاستناد إليه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه من دون الوقوع في مزالق غير محسوبة النتائج.

يذكر أن آخر تصريحين يخصان علاقة تركيا بسورية، وردا على لسان وزير الدفاع خلوصي أكار ورئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين ألطون في ٢٨ الشهر الماضي، واللذين جددا تهديدات النظام التركي بشن عدوان على الأراضي السورية لإقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» بعمق ٣٠ كيلو متراً داخلها، وذلك بعد معاودة أردوغان إطلاق وعيده بخصوص ذلك في الـ٢٣ من الشهر ذاته، بعد سلسلة تصريحات واسعة خلال الشهرين الأخيرين تناولت هذا الملف الإستراتيجي.

وفد «لجنة متابعة الحوار الوطني» التقى نائب وزير الخارجية الروسي

الملحم لـ«الوطن»: بوغدانوف أكد حق الحكومة السورية في حماية حدودها مع تركيا

موفق محمد

نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف خلال استقباله وفد من «لجنة متابعة الحوار الوطني» (خاص الوطن)

كشف رئيس «حزب الشعب» المرخص، نواف الملحم، عضو وفد «لجنة متابعة الحوار الوطني» الذي يزور موسكو حالياً، أن المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أوضح أن بلاده ترى أن هناك تغيراً في الموقف التركي تجاه سورية، وأن الأمور تحولت إلى مسار آخر وروسيا تحاول استثمارها، وأكد حق الحكومة السورية في أن تحمي هي حدودها على الشريط الحدودي مع تركيا كما تحمي الأخيرة حدودها على الشريط.

ويقوم وفد من «لجنة متابعة الحوار الوطني» يضم شخصيات من أحزاب مرخصة وعضوين في مجلس الشعب منذ الأحد الماضي بزيارة عمل إلى موسكو للتباحث مع القيادة الروسية وكبار المسؤولين فيها في مسألة إعادة إطلاق الحوار الوطني السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح الملحم أن الوفد له عدة لقاءات ومواعيد محددة في موسكو، وكان أول هذه اللقاءات أول من أمس مع نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، حيث كان هناك الكثير من الطروحات وكذلك أسئلة طرحها الوفد خلال اللقاء.

ولفت الملحم إلى أنه وفيما يتعلق بسورية والتسوية السياسية، «فقد أردنا أن نعرف ما هو مستقبل هذه التسوية لإنهاء الأزمة في سورية، خاصة في ظل اللقاءات التي حصلت والمنوي عقدها بين روسيا وتركيا وإيران، وكذلك مسألة التقارب السوري التركي، وهل هناك مصداقية لدى الجانب التركي بأن يعزف عما كان عليه خلال سنوات الحرب التي تشن على سورية، وما ستقدمه روسيا للشعب السوري من مساعدة في التخفيف من الوضع الاقتصادي الجائر الذي يتسبب فيه الحصار الغربي الجائر المفروض عليه».

ورداً على سؤال حول جواب الجانب الروسي إن كان لدى الجانب التركي مصداقية فيما يتعلق ورغبته بالتقارب مع سورية، نقل الملحم عن بوغدانوف قوله: «نحن نرى أن هناك تغيراً في الموقف التركي تجاه سورية بعدة أشكال، وإن كان الجانب الروسي تحدث خلال اللقاء عن وعد قطعي أخذه من الجانب التركي بالانسحاب من الأراضي التي يحتلها في شمال سورية، قال الملحم: «سألناه هذا السؤال وكنا دقيقين في الاستماع إلى الإجابة التي تضمنت أن «التركي لا يعتبر نفسه محتلاً ويقول إنه يستند إلى «اتفاق أضنة» لعام ١٩٩٨ الموقع بين الحكومة السورية والحكومة التركية».

وذكر الملحم أن الوفد قال خلال اللقاء: إن «الحكومة السورية هي المسؤولة بأن يكون الشريط الحدودي البالغ طوله ٩٩٠ كم آمناً لمصلحة السيادة التركية وآمناً لمصلحة السيادة السورية ونحن لا نقبل المساومة على السيادة السورية».

وأوضح الملحم أن بوغدانوف أكد أن من حق الحكومة السورية أن تحمي هي حدودها على الشريط الحدودي كما يحمي الجانب التركي حدوده على الشريط.

ورداً على سؤال للوفد إن كان لدى الجانب الروسي ثقة تامة بأن يتم تنفيذ هذا الأمر، نقل الملحم عن بوغدانوف قوله: «نحن جربنا الصديق التركي منذ سنين، ولا نستطيع أن نعطي ضمانات كاملة ولكن نحن نجد أن الأمور تحولت إلى مسار آخر ونحاول أن نستثمرها».

وذكر الملحم أن بوغدانوف أوضح أنه في البيانات الختامية التي كانت تصدر عقب اللقاءات الروسية الإيرانية التركية رفضت روسيا وإيران ذكر أي نوع من الإرهاب، حيث كان الجانب التركي يريد وضع «قسد» في قائمة الإرهاب وأنه يحق له محاربتها وكل القوى الكردية الموجودة في الشمال، وقد انتهى الأمر بذكر محاربة الإرهاب من دون تسميات».

وحول مسألة مكان انعقاد اجتماعات لجنة مناقشة تعديل الدستور السوري ومتابعة انعقادها في جنيف، ذكر الملحم أن بوغدانوف أوضح أنه خلال اللقاءات التي حصلت كان هناك موقف روسي بأننا لن نحضر في جنيف وطلبنا نقل اللقاءات إلى مكان آخر لموقفنا من سويسرا بعدما صرحت به إزاء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وقد طلبنا مكاناً ثانياً».

وأشار الملحم إلى أن بوغدانوف وفي هذا السياق ذكر أن تركيا عرضت أن تكون اجتماعات اللجنة في إسطنبول ولكن الجانب الروسي رفض لأن هناك الكثير من الخلافات والوفد الوطني السوري لن يأتي إلى إسطنبول في ظل هذه الخلافات والمواقف التركية.

ولفت بوغدانوف إلى أنه كان هناك عدة خيارات فروسيا طرحت عقد الاجتماعات في دمشق لطالما أن الحوار سوري سوري لأن السوريين هم المعنيون بشكل مباشر بالأمر، حسب الملحم الذي ذكر أن نائب وزير الخارجية الروسي تحدث أن هناك عدة طروحات، فقد تم الطلب بأن تكون الاجتماعات في مقر للأمم المتحدة وقد وافق الجانب الروسي وقال لتكن في بيروت، ولكن هذا الأمر مازال يبحث ولم يتم تحديد مكان آخر لعقد اجتماعات لجنة مناقشة تعديل الدستور.

ونقل الملحم عن بوغدانوف قوله: «نحن نسعى لأن تكون هناك إرادة حقيقية من السوريين في إنجازات أعمال اللجنة بكل اختصاصاتها لتعرض سريعاً للاستفتاء الشعبي وإنهاء هذه الأزمة من خلال القرار الأممي ٢٢٥٤ الذي لا يستطيع أحد تجاهله».

وأشار الملحم إلى أن مما تم طرحه خلال اللقاء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حيث تمنينا بأن تنتهي كما يتمنى الأصدقاء الروس، وكذلك انتهاء الهيمنة الغربية على بلادنا وعلى الصديقة روسيا.

وأكد بوغدانوف، وفق الملحم، أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تكن خيارنا ولم تكن رغبتنا ولكن فرضت علينا ونحن لهم بالمرصاد مهما كانت النتائج التي ستحصل، ونحن حتى الآن لا نعتبرها حرباً ولكن تصدينا لمؤامرة ضد روسيا والنتيجة ستكون لمصلحتنا لأننا أصحاب حق وندافع عنه.

ويضم وفد «لجنة متابعة الحوار الوطني» إضافة إلى الملحم رئيس «حزب الإصلاح الوطني» حسين راغب وعضوي مجلس الشعب مجيب الرحمن الدندن وفيصل عزوز وعضو المكتب السياسي في «الحزب السوري القومي الاجتماعي» طارق الأحمد وعضو المكتب السياسي في «حزب الإصلاح الوطني» أحمد عبد الله ناطور والأمين العام لـ«حزب الشباب للبناء والتغيير» بروين إبراهيم.

وأشار الملحم إلى أن برنامج لقاءات الوفد في موسكو يشمل إضافة إلى اللقاء الذي حصل مع بوغدانوف لقاءات مع الحزب الشيوعي وحزب روسيا الموحد ومدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية فيتالي نعومكين وأعضاء من مجلس الدوما، موضحاً أن برنامج لقاءات الوفد سينتهي يوم الجمعة المقبل وسيعود إلى دمشق الأحد.